الآثار المحتملة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي

أ.د/ عامر مصباح
كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03

الملخص

أثارت نتائج الاستفتاء الشعبي في بريطانيا -الذي أجري بتاريخ 23 يونيو 2016 وأيدت غالبية الناخبين قرار بلادهم الخروج من الاتحاد الأوربي- قلقا متزايدا على المستوى الإقليمي والدولي -باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية تحت إدارة دونالد ترامب-، جراء الخوف من تراجع الاقتصاد الأوربي وانتقال عدوى الانفصال إلى دول أخرى في حالة وصول أحزاب اليمين المتطرف إلى الحكم (حزب لوبان الجبهة الوطنية في فرنسا الذي كانت مرشحته في انتخابات الرئاسة عام 2017 تدعو في برنامجها إلى مراجعة علاقة بلادها مع الاتحاد الأوربي في حالة وصولها إلى قصر الإليزي).

كلمات مفتاحية: البريكست، الاتحاد الأوربي، الأزمات السياسية، الآثار الاقتصادية، الأمن الأوربي، عدوى الانفصال.

المقدمة

لقد ركزت أقلام الكتاب في أعمدة الصحف وتصريحات المعلقين في الفضائيات التلفزيونية على مناقشة الآثار المحتملة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي على العلاقات الاقتصادية الدولية والسلم في أوربا والمناطق المجاورة. بناءً على الجدل الذي رافق قرار بريطانيا الانسحاب من الاتحاد الأوربي بحلول عام 2019، يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الجوهرية التي تشكل الإطار العام لإشكالية هذه الدراسة كما يلي: ما هو مصير الاتحاد الأوربي نفسه، وهل هناك احتمالات لانتقال عدوى الانسحاب إلى حالات أخرى داخل الاتحاد أو خارجه؟ وهل الأسباب التي دفعت البريطانيين إلى تأييد خروج بلادهم من الاتحاد الأوربي موجودة في مجتمعات أخرى؟ ما هي المصالح الحيوية وراء

انسحاب بريطانيا؟ وهل فشلت نظرية التكامل الوظيفي في التجربة الأوربية؟ هل خرجت بريطانيا من الاتحاد الأوربي أم من القارة الأوربية؟ وما هو حجم الفراغ الذي يخلّفه خروج بريطانيا من الإتحاد الأوربي؟

يمكن مناقشة كل هذه التساؤلات في مجموعة النقاط التالية:

- اتساع الفجوة بين بريطانيا وأوربا حول مسالة الأمن الأوربي
- تفاقم المشاكل الإقليمية
- نكث الامتيازات السابقة
- الآثار الاقتصادية
- إطلاق عهد التفكك والانفصال
- زيادة النفوذ الروسي في الأمن الأوربي

I- اتساع الفجوة بين بريطانيا وأوربا حول مسألة الأمن الأوربي

كانت بداية الخلاف الأوربي-البريطاني حول مسألة الأمن الأوربي في بعده المجتمعي، بحيث طالبت بريطانيا منذ 2010 بضرورة مراجعة اتفاقية ماستريخت لعام 1992 المنشأة للاتحاد الأوربي، فيما يتعلق بمسائل الهجرة وحرية التنقل عبر منطقة اليورو بشكل لا يؤثر على الاقتصاد البريطاني ومستوى الرفاهية الاجتماعية للمجتمع البريطاني؛ لكن الأوربيين عارضوا ذلك وفي مقدمتهم ألمانيا وفرنسا، بسبب تعهداتهم لشعوب دول أوربا الشرقية ذات الكثافة السكانية من جهة، والحاجة إلى الأيدي العاملة الشابة والمحترفة القادمة من العالم الثالث من جهة أخرى.

لكن دائرة الخلاف بين الطرفين أخذت في الاتساع والعمق إلى مستوى أزمة هادئة لكنها جدية، بحيث لم تستطع مؤسسات الاتحاد الأوربي استيعابها بواسطة الحوار السياسي أو حلها عبر التفاوض الدبلوماسي؛ لذلك لجأت بريطانيا إلى الشعب لحسم خيارها الإقليمي حول البقاء أو الرحيل من الاتحاد الأوربي. بالرغم من أن الاختيار كان صعبا بسبب وجود تقارب في الامتيازات والسلبيات لكل خيار، إلا أن النتيجة النهائية كانت لصالح الرحيل من الاتحاد الأوربي ولو بأغلبية بسيطة، وإنهاء شراكة اقتصادية

كافحت بريطانيا لسنوات من أجل الانضمام إليها، وانتظرت حتى غادر شارل ديغول الحكم في فرنسا حتى قُبلت كشريك اقتصادي في الجماعة الاقتصادية الأوربية في عام 1973؛ لكن في عام 2015 قرر البريطانيون حماية رفاهيتهم الاقتصادية وعملتهم الغالية وراء مياه بحر الشمال والمحيط الأطلسي.

إحدى المخرجات المحتملة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي هو اتساع الفجوة بين الطرفين حول مسائل الأمن الأوربي، وذلك بسبب الاندماج البريطاني الكلي وذي التاريخ الاستراتيجي الطويل في المنظور الأمريكي العالمي للأمن؛ وهي الوضعية التي تعارضها الدول الرئيسية في الاتحاد الأوربي وفي مقدمتهم ألمانيا، التي تنظر لنفسها كقوة اقتصادية وأمنية يجب أن يكون لها دور أساسي في بلورة الأمن الإقليمي لأوربا. الحقيقة أن فجوة الخلاف ليست جديدة وإنما كانت بدايتها في الخلاف البارز حول قرار الولايات المتحدة غزو العراق عام 2003 الذي اشتركت فيه بريطانيا بقيادة حكومة توني بلير Tony Blair، وعارضته بشدة كل من ألمانيا بقيادة المستشار جيرهارد شريودر Gerhard Schröder وفرنسا بقيادة جاك شيراك Jacques Chirac. جاء رد الفعل الأمريكي على لسان وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد Donald Ramsfield بأن أوربا العجوز لم تعد مهمة، وإنما هناك أوربا الحديثة في شرق القارة. استمرت الخلافات منذ ذلك التاريخ حول القضايا الأمنية، تارة تختفي وتارة تظهر للعلن، وكان من ذلك تهديد وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس Robert Gates عام 2007 –كنتيجة للتحديات القتالية التي واجهتها القوات الأمريكية في أفغانستان والعراق- الأوربيين بأنهم إذا لم يشاركوا بفعالية في القوات الأطلسية المنتشرة في أفغانستان، فإن أمريكا سوف تسحب قواتها من أوربا.

بالرغم من أن إدارة باراك أوباما Barak Obama أظهرت بعض الانسجام الشكلي في العلاقة مع الأوربيين، إلا أن الخلافات استمرت بين الطرفين، خاصة فيما يتعلق بملف أوكرانيا، سوريا، وليبيا، والعلاقة مع روسيا. فعلى سبيل المثال، أظهرت إدارة باراك أوباما تشددا مع روسيا في ما يتعلق بالأزمة الأوكرانية عام 2014، إلا أن ألمانيا كانت ترى ضرورة المحافظة على روسيا كشريك إستراتيجي في الأمن الأوربي وعدم تحويلها إلى عدو. في تلك الأثناء، كانت الرؤية الأمريكية حول الأمن الدولي غالبا مدعومة من قبل بريطانيا ضد الأوربيين، وهي المسألة التي كانت دائما تثير امتعاض الأوربيين والتساؤل عن بريطانيا هل هي أوربية أم أمريكية؟

من الناحية التاريخية، لم تنفصل بريطانيا عن الأمن الأوربي على الأقل في الأربع القرون الماضية، ولم تنظر لنفسها أبدا بأنها غير معنية بما يجري في أوربا بسبب عزلتها

البحرية؛ وذلك بسبب طموحاتها الإمبراطورية التي شكلت محتوى سياستها الخارجية ومضامين إستراتيجيتها العسكرية. يمكن الاستدلال على ذلك، بأنها كانت الطرف الفاعل في إلحاق الهزيمة بنابليون بونابرت في معركة لي واترلو عام 1815[1]، وإنهاء الإمبراطورية الفرنسية التي سيطرت على كل أوربا لمدة عشر سنوات؛ وكذلك كانت طرفا رئيسيا في منع ألمانيا من السيطرة على ميزان القوى في أوربا في حربين عالميتين نشبتا في النصف الأول من القرن العشرين، وفي النهاية كانت الطرف الثاني الذي هندس تشكيل معاهدة منظمة الشمال الأطلسي في عام 1944، ثم ظهرت للوجود في 04 أبريل 1949[2]، وذلك من خلال الاجتماع المشهور بين الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت Franklin Roosevelt ورئيس الوزراء البريطاني ونستن تشرشل Winston Churchill، الذي تداولا فيه إيجاد منظمة تتعهد بضمان الأمن الأوربي وما بين ضفتي الشمال الأطلسي في مرحلة ما بعد الحرب؛ وهي المنظمة الأمنية التي لازالت تحافظ على الاستقرار الأمني في أوربا وتمارس دورا متزايدا في الأمن الدولي عبر التدخل فيما وراء المنطقة الأطلسية، وتقديم الدعم العسكري للحلفاء والأصدقاء عبر العالم.

لقد لخص وزير خارجية بريطانيا السير إدوارد جراي Sir Edward Gry عام 1911 أهمية أوربا بالنسبة للأمن القومي البريطاني بقوله: « إن ابتعاد بريطانيا عن سياسة توازن القوى الأوربية يمكن أن تجد نفسها تواجه تحديا بواسطة الحاجة إلى مواجهة تحالف مشكل من خمسة قوى كبرى»[3]. بناءَ على هذه الرؤية الإستراتيجية، شكلت أوربا عمقا إستراتيجيا حاسما للأمن القومي البريطاني عندما كانت مسؤولة عن الأمن العالمي، وتحتل مركز الإمبراطورية العظمى في النظام الدولي منذ منتصف القرن السابع عشر إلى غاية 1945، لكن بعد هذا التاريخ تغيرت الكثير من الحقائق الإستراتيجية الدولية، في مقدمتها تراجع نفوذ القوى الإمبراطورية لكل من فرنسا وبريطانيا وأطراف أوربية أخرى على النظام الدولي، تحت تأثير الثنائية القطبية بقيادة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي التي انبثقت عن نهاية الحرب العالمية الثانية. دخلت بريطانيا بموجب ذلك تحت مظلة الأمن الأمريكي الدولي أو على الأقل شكلت تحالفا وثيقا مع أمريكا، وتحولت بذلك العلاقات الإستراتيجية البريطانية-الأمريكية إلى مركز ثقل عبر الشمال الأطلسي أكثر أهمية من العلاقات البريطانية-الأوربية. عمل هذا التحول الراديكالي في العلاقات الإستراتيجية الدولية كمتغير رئيسي في إبعاد بريطانيا عن انتمائها التقليدي لأوربا، وزيادة ارتباطها بالولايات المتحدة عبر علاقات الشمال الأطلسي.

من الناحية التاريخية، وعلى الأقل خلال القرنين الماضيين، كانت بريطانيا تنظر على الدوام إلى أوربا على أنها تمثل مجالها الإستراتيجي الحيوي للأمن القومي، بغض النظر عن وضعها الإمبراطوري عبر العالم؛ فحتى في الفترات التي تبنت فيها إستراتيجية «تحويل المسؤولية»[4] من قبل رئيس الوزراء نفيل شمبرلاينNiville Chamberline خلال ثلاثينيات القرن العشرين، وتفادي الوقوف أمام الطموحات الهتلرية أو الصدام مع ألمانيا، إلا أنها في نفس الوقت تبنت مقاربة الدعم العسكري لحليفها الرئيسي وهو فرنسا، والاحتفاظ بالتدخل الحاسم في اللحظة الحاسمة، كآخر خيار للسياسة الخارجية. لذلك، عندما قام هتلر بهجومه العسكري الكبير على بولندا (حليف بريطانيا)، كان رد الفعل البريطاني سريعا وحازما وتمثل في إعلان الحرب على ألمانيا؛ لأن الهجوم الألماني هدد المصالح البريطانية في القارة من جهة، ولأن الرؤية الإستراتيجية التقليدية البريطانية منذ الحروب النابليونية في بداية القرن التاسع عشر، تقضي بأن المصلحة الحيوية تفرض منع أي قوة أوربية من السيطرة على القارة أو الهيمنة على الآخرين، الأمر الذي قام به هتلر عام 1939، من ناحية أخرى، أن إحدى الجبهات النشطة والكبيرة في تحرير أوربا من النازية كانت بقيادة بريطانيا، إذ تم دحر قوات إروين رومملErwine Rommel في شمال إفريقيا بواسطة القوات البريطانية التي كان يقودها مونتي جومري Montgomery؛ وكذلك الإنزال البرمائي الكبير عام 1944 انطلق من الأراضي البريطانية نحو شواطئ النورماندي شمال فرنسا.

يعتبر عام 1945، منعطف التغير في التاريخ الإستراتيجي البريطاني بالانتقال من الرؤية الإمبراطورية إلى رؤية الدولة الإقليمية، من خلال التخلي عن مستعمراتها والانسحاب العسكري من العالم؛ في مقابل الاعتماد على الشراكة الإستراتيجية الطويلة المدى مع الولايات المتحدة. وبقدر ما وفّرت الشراكة مع الولايات المتحدة حاجات بريطانيا في الأمن والمحافظة على مصالحها عبر العالم، بقدر ما أثارت الشك لدى الأوربيين خاصة فرنسا الديغولية. لذلك، الانخراط النشط لبريطانيا في الشؤون الإستراتيجية الأوربية بوصفها إمبراطورية أو بوصفها دولة أوربية، لا يعني أنها منسجمة مع الأطروحات الأوربية حول القضايا الأمنية؛ خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية التي انخرطت خلالها في المفاهيم والمذاهب الإستراتيجية الأمريكية للدفاع عن أوربا؛ وبذلك، أصبح الأوربيون ينظرون لها على أنها رجل أمريكا في أوربا وليست دولة أوربية.

القشة التي قصمت ظهر العلاقة الأوربية-البريطانية، هي نتائج الاستفتاء الشعبي الذي نظمته حكومة رئيس الوزراء الأسبق دافيد كامرون في المملكة المتحدة في 23 يونيو 2016، حول الاختيار بين البقاء في الاتحاد الأوربي أو الخروج منه، وكانت نتيجته تأييد البريطانيين بأغلبية بسيطة للخروج من الاتحاد الأوربي وغلق حدودهم أمام المشاكل الأوربية القادمة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. من الناحية الإمبريقية، «شارك في الاستفتاء 46,501,241 مليون ناخب، وجاءت نتائج التصويت لمصلحة خيار الخروج بنسبة 51.9 في المائة (17,410,742مليون) مقابل 48.1 في المائة (16,141,241 مليون) لمصلحة البقاء في الاتحاد الأوربي»[5]. حتى ولو كانت نتائج الاستفتاء متقاربة، إلا أن الحكومات الأوربية نظرت إليها كصفعة مؤلمة لمسار التكامل الوظيفي الإقليمي الذي بدأ مع معاهدة روما عام 1957؛ بل الأكثر من ذلك، نظر صناع القرار الأوربيون إلى نتيجة الاستفتاء على أنها تهديد جدي لبقاء الاتحاد الأوربي وإضعاف لمكانته الاقتصادية والمالية والسياسية، كأحد الفواعل الأساسية للعولمة. لقد تعمّقت الفجوة بشكل هستيري بسبب أن تنظيم الاستفتاء في المملكة المتحدة ترافق مع الانتخابات الرئاسية الأمريكية، والتي أيد فيها مرشح الجمهوريين دونالد ترامب Donald Trump خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي، وهو الموقف الذي اعتبرته رئاسة الاتحاد الأوربي عدائيا ودعوة لتفكيك الاتحاد؛ وساهم بدوره في نفث الريبة في العلاقات الأمريكية-الأوربية حول الكثير من القضايا الأمنية والاقتصادية والسياسية عبر العالم.

يمكن الاستدلال على ذلك، بالموقف تجاه الأزمة الليبية، حينما اجتمع الرئيس الفرنسي بكل من رئيس حكومة الوفاق الوطني فايز السراج وخليفة حفتر في باريس في شهر أغسطس 2017؛ ثم جاء اجتماع كل من وزير خارجية بريطانيا وأمريكا في لندن بتاريخ 2017/09/14 لدراسة القضية نفسها، وهو الاجتماع الذي حضره المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة، ووزير خارجية مصر، ووزير خارجية ليبيا؛ لكن لم يدع إليه الوزراء الأوربيون؛ مما يعني أن الأوربيين أصبحوا لا يتناغمون مع الآراء الأنجلو-أمريكية حول عدد من القضايا الدولية، وهو السبب الذي أدى إلى تصاعد حدة المشاكل الأمنية والإستراتيجية، كالتسلح النووي لكوريا الشمالية في الفترة الأخيرة ومشاكل الشرق الأوسط وجنوب آسيا؛ بالإضافة إلى القضايا الدولية غير العسكرية كالمناخ والهجرة.

II- تفاقم المشاكل الإقليمية

لقد شكلت نتيجة الاستفتاء في بريطانيا وفوز دونالد ترامب بالرئاسة في أمريكا صدمة كبيرة للأوربيين، بحيث بدأت تطرح الأسئلة حول مصير الشراكة الإستراتيجية عبر الأطلسي، خاصة مع اتهام الأوربيين للرئيس الأمريكي الجديد بالعمل على تفكيك الاتحاد الأوربي عند دعوته للبريطانيين التصويت لصالح الخروج من الاتحاد الأوربي؛ وكان رد فعل المسؤولين الكبار في الاتحاد الأوربي متناغما حول الوعيد لبريطانيا بأنها سوف تدفع الثمن غاليا نتيجة لقرارها الانسحاب من الاتحاد؛ بل طلبت ألمانيا من الاتحاد الأوربي الإسراع في تنفيذ إجراءات خروج بريطانيا.

إحدى المشكلات التي من المحتمل أن تظهر على السطح هو الخلاف الحدودي بين بريطانيا وإسبانيا حول مضيق جبل طارق «الذي تبلغ مساحته حوالي 6 كم^2، والملتصق بإقليم الأندلس، أين يعيش 33 ألف بريطاني»، خاصة وأن ممثل عن الحكومة البريطانية صرح في أغسطس 2017 أنه يجب عدم تغيير الوضع في جبل طارق إلا بعد التشاور مع بريطانيا. في مقابل ذلك، سوف يؤثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي بشكل واضح، خاصة فيما يتعلق بإضعاف بنيته البيروقراطية وقوته الاقتصادية، بسبب الثقل الذي تمثله بريطانيا داخل الاتحاد. إذ سيفقد بموجب ذلك الاتحاد الأوربي ما يقارب «12.5 في المائة من سكانه، وقرابة 15 في المائة من قوة اقتصاده، كما أنه سيستغني عن قوةٍ عسكريةٍ ذات تأثير مهم في الأمن الأوروبي. وفيما يتعلق بعملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، فإنّ خروج بريطانيا سوف يستدعي إعادة النظر في آليات اتخاذ القرار داخل مؤسسات الاتحاد؛ إذ سوف يؤدي خروجها إلى فقدان 29 من الأصوات في مجلس الوزراء الأوروبي، وكذلك 73 مقعدًا في البرلمان الأوروبي (8.5 في المائة من الوزن النسبي للتصويت)»[6].

إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي سوف يبعدها عن قضايا الأمن المجتمعي الأوربي، في مقابل ذلك سوف تزداد الأعباء الأمنية على الدول الأوربية الرئيسية خاصة فرنسا، ألمانيا وإيطاليا، من حيث زيادة ميزانية الأمن والدفاع من أجل تغطية نفقات الأنشطة الاستخباراتية، والعمليات البحرية لمواجهة تحدي تدفق اللاجئين والمهاجرين عبر البحر المتوسط؛ بالإضافة إلى زيادة أعباء المهاجرين داخل المجتمعات الأوربية وضغوط المهاجرين الجدد على الاقتصاديات الوطنية، خاصة تلك الوظائف التي كانت تشغل من قبل المواطنين من أوربا الشرقية. لذلك، سوف تلجأ دول الاتحاد إلى زيادة

الضغط على بريطانيا لدفع نفقات خروجها من الاتحاد والضغط على الاقتصاد البريطاني من أجل تغطية تلك النفقات؛ وهو الوضع الذي سوف يذكي بشكل مستمر اتساع الفجوة التي تفصل الجزر البريطانية عن القارة الأوربية. تنسجم هذه الفكرة كثيرا مع مضمون تقرير الصحيفة الألمانية «ديرشبيغل»، الذي أعدته بعد ظهور نتائج استفتاء انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوربي المنظم في 23 يونيو 2016، والذي من ضمن ما جاء فيه: «إن بريطانيا لم تكن تنظر لنفسها في أي وقت مضى باعتبارها جزءاً من كيان يجمعها بالدول الأوروبية»[7].

III- نكث الامتيازات السابقة

أكثر المصادر التي يمكن أن تتغذى منها الفجوة الأنجلو-أوربية هي تلك الامتيازات الاستثنائية التي كانت تتمتع بها بريطانيا دون باقي الأعضاء داخل الاتحاد الأوربي، والتي كانت عبارة عن إجراءات استرضائية لانضمامها واستمرار بقائها داخل الاتحاد كتكتل اقتصادي إقليمي يبحث عن المحافظة على ثقله الاقتصادي والسياسي أمام القوى الاقتصادية العالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، رابطة دول جنوب شرق آسيا (أسيان) و اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا). لقد حدد الدكتور أحمد ذكر الله البعض من هذه الامتيازات أو التفضيلات الاستثنائية في النقاط التالية:

1) إعفاء بريطانيا من الاتفاق المالي الأوروبي بعد اعتراضها على البند الثالث، الذي يتيح للمحكمة الأوروبية صلاحية مراقبة الموازنات المحلية، وفرض عقوبات بمقدار 0,1% من الناتج المحلي، على كل دولة ترفض تطبيق قواعد الميزانية المتوازنة المتفق عليه بين دول الاتحاد؛ وبالتالي الحد من النفوذ الأوربي على السياسة المالية الوطنية البريطانية.

2) التمتع ببعض الاستثناءات من القوانين الأوربية وهي: ميثاق الحقوق الأساسية؛ السياسة النقدية والاقتصادية بموجب بروتوكول 25 من اتفاقية ماسترخت؛ الحرية والأمن والعدالة بموجب بروتوكول 36 من معاهدة لشبونة؛ الاستثناء من بند حرية تنقل الأشخاص في منطقة شنغن بموجب بروتوكول 19 من معاهدة لشبونة.

3) انصاع الاتحاد في 19 فبراير 2016 لمطالب بريطانيا الأربعة: اليورو ليس العملة الوحيدة للاتحاد، بريطانيا غير ملزمة باندماج سياسي أوروبي أبعد مما يتيحه الوضع القائم، تقييد حصول المهاجرين من دول الاتحاد على إعانات اجتماعية خلال ال 4 سنوات الأولى

من إقامتهم. والأهم من ذلك منح البرلمانات الوطنية مزيد من السلطة في الاعتراض على تشريعات بروكسل، في حال رفض 55 % من أعضاء البرلمانات الوطنية إقرار التشريع، كما حصل على تسوية وضع بريطانيا المتميز[8].

بالرغم من تماسك الحجج الإمبريقية حول استفادة بريطانيا من الاتحاد الأوربي، إلا أن السياسة في المجتمعات الديمقراطية بالغة التعقيد ويمكن في بعض الأحيان أن تحمل معها مخاطر تهدد الوحدة الترابية للدولة الوطنية في حد ذاتها. من بين أوجه التعقيد قيام السياسيين بالمقامرة الانتخابية حول الخيارات الكبرى، على اعتبار أن سبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي هو وعد رئيس وزراء بريطانيا الأسبق دافيد كامرون الشعب البريطاني في حملته الانتخابية بتنظيم استفتاء حول البقاء في الاتحاد إذا نجح في الانتخابات التشريعية، وكان هو شخصيا من المناصرين لبقاء بريطانيا في الاتحاد الأوربي؛ لكن جاءت نتائج الانتخابات عكس توقعاته وأطاحت بمستقبله السياسي وأجبرته على مغادرة قصر الحكومة. المشكلة الأساسية في الديمقراطيات الحديثة، أنه في كثير من الأحيان تجري الاتجاهات الشعبية عكس التوجهات الاقتصادية العالمية، خاصة مع تنامي الاتجاهات المناهضة للعولمة، وتصاعد مشاعر الكراهية ضد المهاجرين داخل المجتمعات الأوربية. بما أن معايير الديمقراطية الغربية تقضي بأن لا يتصرف القادة السياسيون بعيدا عن توجهات الرأي العام والاتجاهات الشعبية، فإنهم بذلك يتحولون إلى رهينة لرغبتهم في استرضاء الرأي العام المناهض أصلا للنزعة الأوربية في السياسة الخارجية لكثير من الدول الأوربية. وهي المواقف التي نظر إليها الكثير من القادة في الاتحاد الأوربي على أنها لؤم سياسي وطعنة في الخلف، خاصة مع صعود إدارة دونالد ترامب Donald Trump الذي تشجع على نكث العهود والتعهدات السابقة، ومراجعة الكثير من الاتفاقات الدولية السابقة وفق المصلحة الوطنية الضيقة بما فيها مسائل الأمن والدفاع عبر الأطلسي.

انعكست الفجوة في وجهات النظر بين الطرفين في المحادثات الأولى حول آليات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي، التي انفضت في بداية شهر أكتوبر 2017 وسط خلافات شديدة ودون تحقيق أدنى تقدم في المفاوضات إلى غاية قرار رئيسة الوزراء تيريزا مي Theresa May الاستقالة في يونيو 2019؛ السبب الرئيسي في ذلك أن بريطانيا تريد الاحتفاظ بتفضيلات تجارية مميزة مع الاتحاد، تجعلها تستفيد من السوق الأوربي

وكذلك الحصول على تسهيلات حول تنقل مواطنيها في دول الاتحاد الأوربي. في حين يبحث الأوربيون على تعويضات مناسبة دون منح امتيازات لبريطانيا بالقدر الذي يشجع دول أخرى الانسحاب من الاتحاد في المستقبل. وهذا يعني من ناحية أخرى أن بريطانيا تريد الخروج من الاتحاد كعضو رسمي، لكن تستمر كطرف منتفع من امتيازات السوق الأوربي، على اعتبار أن أقرب سوق لاقتصادها هو أوربا كأكبر سوق إقليمي في العالم. لقد كان الوفد البريطاني في مفاوضات «البريكست» موجها بواسطة الاتجاه العام للسياسة الخارجية الذي لخصته رئيسة الوزراء تيريزا ميTheresa May في 2017/09/22 بقولها: «إننا نغادر الاتحاد الأوربي ولا نغادر أوربا»؛ في مقابل ذلك، يبحث الأوربيون عن المحافظة على ثقلهم الاقتصادي في العالم مع الاستمرار في ممارسة نفوذهم في السياسة الدولية.

IV- الآثار الاقتصادية

لا شك في أن مجرد إعلان بريطانيا خروجها من الاتحاد الأوربي بموجب الاستفتاء الشعبي العام في 2016، كان له آثاره الاقتصادية على أوربا الموحدة، في مقدمتها وأكثرها بروزا تقلص الثقل الاقتصادي للاتحاد الأوربي؛ على اعتبار أن الاقتصاد البريطاني هو ثالث اقتصاد في أوربا وهو بذلك يمثل 16 بالمائة من اقتصاد الاتحاد الأوربي، وسابع اقتصاد عالمي (بعد كل من أمريكا والصين واليابان وألمانيا وفرنسا والبرازيل) وفق تصنيف بيانات البنك الدولي لعام 2011؛ وأخذ في تحسين مرتبته بعد هذا التاريخ، إذ «احتل مرتبة البرازيل أي أصبح في المرتبة السادسة في عاميّ 2012 و2013، ثم بلغ المرتبة الخامسة في عاميّ 2014 و2015 بعد كل من أمريكا والصين واليابان وألمانيا»[9]. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر بريطانيا ثاني دولة بعد ألمانيا من حيث عدد السكان، الذين يشكلون 13 بالمائة من سكان الاتحاد الأوربي؛ مما يعني بطريقة أخرى، فقدان الاتحاد حجما كبيرا من اليد العاملة عالية المهارة. أما من الناحية التفصيلية، فإن الكثير من البيانات الاقتصادية المتتالية تشير إلى مستوى نمو الاقتصاد البريطاني، وأكثر الأدلة القابلة للملاحظة أن العملة البريطانية «الجنيه الإسترليني» لم يفقد قيمته مقابل اليورو أو الدولار عقب إعلان رئيسة الوزراء تيريزا ماي Theresa May بدء مفاوضات «البريكست» مع الاتحاد الأوربي خلال عامين؛ وأن الاقتصاد البريطاني حافظ على أدائه في النمو، دون التأثر بظواهر التضخم، ارتفاع البطالة، أو الركود.

لكن في مقابل ذلك، يمكن القول أن الأداء الجيد للاقتصاد البريطاني هو المتغير المستقل الرئيسي في اتخاذ الشعب البريطاني خيار الخروج من الاتحاد الأوربي، بدل من متغير خلافات الحكومة مع الأوربيين حول مسألة الهجرة. إذ تشير التقديرات الاقتصادية في هذا الصدد بأن: «معدلات النمو الحقيقي للاقتصاد البريطاني قد ارتفعت من 1.9 % في عام 2010 ومرورا بـ 1.6 % و0.7 % و1.7 % في عام 2011 و2012 و2013 على التوالي، إلى أن بلغ 2.9 % في عام 2014»[10]، إذا ما قورنت هذه البيانات بنظيراتها في الدول السبعة عشر الأكثر تطورا اقتصاديا في الاتحاد الأوربي المكون من 28 دولة، نجد أن نسبة النمو الاقتصادي قد بلغت: «2.0 % في عام 2010، ومروراً بـ 1.6 % و -0.8 % و -0.5 % في عام 2011 و2012 و2013 على التوالي، وانتهاءً بـ 0.9 %»[11]. النتيجة المهمة التي يمكن استخلاصها من البيانات السابقة هي أن الاقتصاد البريطاني ينمو بوتيرة متسارعة أكثر من معظم دول الاتحاد الأوربي، وبالتالي كان بإمكانه أن يكون المحرك الثاني للاقتصاد الأوربي مع ألمانيا؛ لكن بانسحاب بريطانيا من الاتحاد، خسر الأخير قوة اقتصادية رئيسية في القارة الأوربية، خاصة في ظل المتاعب التي يواجهها الاقتصاد الفرنسي واحتجاجات نقابات العمال ضد حزمة الإصلاحات التي اقترحها الرئيس إيمانويل ماكرون Emmanuel Macron في سبتمبر 2017. صحيح أن البيانات الاقتصادية غير ثابتة ولا تتمتع بالتماسك الاستدلالي لمعرفة اتجاه منحنى العلاقات الاقتصادية والتوجهات السياسية، إلا أنه وفي كل الأحوال خسرت أوربا الموحدة أحد أكبر أعمدة سوقها الإقليمي؛ ولا شك في أن هذا سوف يضعف قوة الاتحاد الأوربي في المحافظة على الصدارة العالمية كسوق إقليمي، مما يدفع به إلى تقديم مزيد من التنازلات وعرض مجموعة من التسهيلات لجلب الاستثمارات الخارجية وزيادة حجم تجارته الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، منظمة الأسيان في جنوب شرق آسيا والصين مثلا.

من الناحية التجارية، تشير التقديرات الاقتصادية إلى أن بريطانيا تعتبر من بين المتعاملين المهمين في التجارة الأوربية عبر القناة الإنجليزية، وبالتالي خروج بريطانيا من الاتحاد يشكل خسارة تجارية كبرى، تتمثل في خسارة أرباح تقدّر بـ 9 مليار جنيه إسترليني سنويا[12]. كما تشير بيانات اقتصادية أخرى جاءت متضمنة في دراسة المنظمة البحثية الألمانية، بأن: «الاقتصاد الألماني سيتكبد خسائر تتراوح ما بين 6.2 و41 مليارجنيه استرليني»، لذلك فإن معظم النخب السياسية والتجارية ودعاة تحرير الأسواق لن تكون

سعيدة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي»[13]. لأن الاقتصاد الألماني يعتمد بالأساس على العلاقات الاقتصادية المفتوحة وحرية تنقل البضائع والأشخاص والأموال عبر القارة الأوربية والعالم الخارجي.

V- إطلاق عهد التفكك والانفصال

كان إقدام بريطانيا على تنظيم استفتاء حول البقاء في الاتحاد الأوربي من عدمه، مجرد بداية لحركة إقليمية وعبر إقليمي لانفصال الأقاليم عن الدول المركزية، وكانت البداية من إقليم كردستان شمال العراق عن طريق تنظيم استفتاء الانفصال عن الدولة العراقية في 25 سبتمبر 2017، ثم تبع في نفس الفترة بإعلان الحكومة المحلية في إقليم كتالونيا الذي عاصمته برشلونة عن تنظيم استفتاء عام حول الانفصال عن الدولة الإسبانية؛ وكانت النتائج في كلا الحالتين تصويت الناخبين بأغلبية تفوق التسعين بالمائة على الانفصال، مما يعني بطريقة أخرى أن النزعة الانفصالية هي مشاعر منتشرة عبر المجتمعات، تطفو على سطح المشهد السياسي في فترة ضعف الحكومة المركزية في السيطرة الأمنية والإستراتيجية على أقاليمها (حالة كردستان العراق)، أو في المجتمعات الديمقراطية تستغل مبدأ الحق الديمقراطي في التعبير عن المواقف السياسية (حالة كتالونيا في إسبانيا، وحالة اسكتلندا في المملكة المتحدة).

بالنسبة لإقليم كردستان العراق، نتج عن عملية الاستفتاء ردود أفعال إقليمية ودولية منددة كانت امتدادا للضغوط التي مورست على حكومة الإقليم قبل الاستفتاء من اجل تأجيله، لكن رئيس الإقليم مسعود البرزاني أصر على تنظيمه مهما كانت الضغوط الوطنية أو الإقليمية أو الدولية. تمثلت ردود الفعل الدولية في تصويت مجلس الأمن على رفض انفصال الإقليم عن العراق وضرورة وحدة البلاد والدعوة إلى الحوار بين بغداد وأربيل، بالإضافة إلى رفض الدول العظمى مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية انفصال الإقليم عن العراق. اتجهت المواقف الإقليمية في نفس مسار المواقف الدولية، وهي الوضعية التي عززت موقف الحكومة العراقية وأضعفت موقف البرزاني من الناحية السياسية؛ كما شكلت مجموعة المواقف الدولية والإقليمية السياق الإستراتيجي لاحتواء النزعة الانفصالية بواسطة الأدوات العسكرية، من خلال تحرك القوات العراقية بتنسيق مع الأمريكيين للسيطرة على مدينة كركوك وحقول النفط،

وسعت جاهدة لدفع قوات البيشمركة نحو الخلف من أجل السيطرة على المعابر البرية مع كل من تركيا وإيران، وفي نفس الوقت التنسيق الإقليمي لخنق الإقليم وعزله عن العالم إلا عبر الأجواء العراقية، بواسطة غلق الأجواء التركية والإيرانية وتضييق حركة الدخول والخروج عبر المعابر البرية؛ الغاية الأساسية من ذلك هي دفع حكومة كردستان لإلغاء نتائج الاستفتاء وليس مجرد تجميدها كما هو مضمّن في موقف الحكومة العراقية، بالإضافة إلى مطالبة بغداد بالسيادة الكاملة على المطارات في السليمانية وأربيل وكذلك المعابر البرية بشكل يجعلها تسيطر على كل العلاقات الخارجية للإقليم. حدثت اشتباكات مسلحة بين الجيش العراقي وقوات البيشمركة على المناطق المتنازع عليها، التي انتزعتها الأخيرة من تنظيم «داعش» ورفضت تسليمها إلى القوات العراقية؛ وهي المشكلة التي عمّقت الريبة بين الطرفين وعملت مع مرور الوقت على زيادة علاقات العداء بينهما.

بالرغم من أن قوات البيشمركة قاتلت إلى جانب القوات العراقية ضد تنظيم «داعش» وكانت تعمل ضمن التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد هذا التنظيم الذي تشكل عام 2014، رغم أن كلا الطرفين يملكان علاقات تعاون وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ؛ إلا أن ذلك لم يؤدي إلى تقليص النزعة الانفصالية لدى الأكراد، وإنما اعتبروها فرصة لتحقيق الاستقلال التام للإقليم عن العراق وتشكيل دولة خاصة بهم. لقد عبّر عن هذه الحالة جيمس روزنو James N. Rosenau بمصطلح «التكامل المجزأ Fragmegration»،[14] الذي يتضمن علاقات التعاون والخلاف، التنسيق والمنافسة، المصالح المشتركة والمتباينة بين نفس الأطراف وبشكل متزامن. حاولت حكومة كردستان تسويق فكرة أن بغداد تعمل على التمكين للنفوذ الإيراني في العراق، وأنهم الطرف الذي يمكن الاعتماد عليه في مواجهة النفوذ الإيراني، بالطبع تجد هذه المحاججات آذانا صاغية في كل من تل أبيب، واشنطن، والرياض؛ لكن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الدولي لا يستطيعون المغامرة بكسب طرف ضعيف وخسارة أطراف قوية كالعراق وتركيا وحتى إيران التي ساهمت إلى حد بعيد في مواجهة تنظيم «داعش» عامي 2015/2014 ومنعه من التقدم نحو السيطرة على أربيل.

من ناحية أخرى، لا تتوقف الآثار الإستراتيجية فقط عند حدود العراق ، وإنما يمكن أن تنتشر الظاهرة بشكل عبر إقليمي لتتغذى الكثير من المناطق بالنزعة الانفصالية التي

تخلق بدورها الفوضى الأمنية الشاملة؛ يمكن أن تنتقل إلى المنطقة الشرقية في السعودية، شمال سوريا، شمال سيناء في مصر، والكثير من الدول الأوربية والآسيوية؛ على افتراض أن هناك الكثير من الدول في المجتمع الدولي لديها قابلية ظهور الميول الانفصالية لأسباب تاريخية، التباينات في الرفاهية الاقتصادية، التباينات الاثنية والثقافية واللغوية، أو وجود الموارد الطبيعية؛ والكثير من هذه العناصر متوفرة في الحالة الكردية شمال العراق.

أما الحالة الثانية هي إعلان إقليم كتالونيا في إسبانيا الاستقلال عن الدولة بموجب نتائج الاستفتاء الذي أيدت فيه نسبة كبيرة من الناخبين الاستقلال، الذي تبع بقرار البرلمان الكتالوني ترسيم نتائج الاستفتاء عن طريق الإعلان رسميا عن استقلال الإقليم عن إسبانيا كدولة جمهورية يوم 2017/10/27، لكن في نفس اليوم قام مجلس الشيوخ في مدريد بتفعيل المادة 155 من الدستور الإسباني التي تقر شرعية تولي الحكومة المركزية إدارة الأقاليم. ثم توالت ردود الأفعال الحكومية باتخاذ مجموعة من الإجراءات المضادة من قبل الحكومة المركزية ضد الإقليم، المتمثلة في اتخاذ قرارات حاسمة يوم 2017/10/28 المتعلقة بحل برلمان كتالونيا، حل الحكومة الإقليمية، تولي إدارة الإقليم مباشرة من قبل الحكومة المركزية، والدعوة إلى انتخابات عامة داخل الإقليم في شهر ديسمبر من عام 2017. إن ردود فعل رئيس حكومة الإقليم كانت داعية إلى التظاهر السلمي وعدم اللجوء إلى العنف مع قبوله الترشح في الانتخابات القادمة، وهو الموقف الذي رحبت به حكومة مدريد؛ وفي نفس الوقت رفض كل القرارات المتخذة من قبل مدريد، لكنه مجرد موقف سياسي لغايات الدعاية السياسية أمام الرأي العام. لم تكتف مدريد بجعل الإقليم تحت إدارتها المباشرة، بل دعمت أيضا الرافضين للانفصال على التظاهر في برشلونة، إذ خرج يوم 2017/10/29 ما يقارب 300 ألف متظاهر في عاصمة الإقليم برشلونة، دعما للوحدة الإسبانية ورفضا لدعوات الانفصال.

تخضع عملية الاستفتاء الديمقراطي لأجل الخروج من الاتحاد الأوربي أو الانسحاب من الدولة الفدرالية لديناميكيات عمل مركب الأمن الإقليمي المقترح من قبل باري بوزان Barry Buzan و أوول ويفر Ole Waever[15]، من خلال انتقال النزعة الانفصالية عبر إقليمي وبالتالي انتشار ظاهرة التشرذم في الوحدات الوطنية الفدرالية الديمقراطية لأسباب اقتصادية أو ثقافية أو سياسية؛ التي تترتب عنها مشاكل أمنية كبيرة وفي مقدمتها إمكانية سيطرة جماعات اليمين المتطرف على حكومات الأقاليم وهيمنة

النزعة العنصرية التي من المحتمل أن تشعل صراعات على أساس عرقي أو ديني أو ثقافي، على شاكلة ما وقع في منطقة البلقان خلال فترة تسعينيات القرن العشرين. وفق رؤية أنصار نظرية مركب الأمن الإقليمي[16]، يعاني مركب الأمن الإقليمي الأوربي من تصاعد مشاعر العنصرية المناهضة للمهاجرين؛ التي من المحتمل أن تستغل القابلية للانفصال بواسطة الأدوات الديمقراطية من أجل السيطرة على الحكومات الإقليمية وإشعال عمليات تطهير أو تهجير قصري، تنتج بدورها ردود أفعال من قبل المهاجرين في شكل أعمال عنف في الشوارع أو هجمات إرهابية داخل تلك المجتمعات. الأكثر من ذلك، يمكن أن تستغل الجماعات الإرهابية مثل "داعش" و"تنظيم القاعدة" حالة عدم الاستقرار واضطهاد المهاجرين في أوربا، من أجل تجنيد مزيد من الأتباع للقيام بهجمات ضد الأهداف المجتمعية الحيوية.

الجانب المأساوي في ظاهرة التشرذم الجيو-سياسي عبر العملية الديمقراطية، أن الجماعات الكبيرة ذات دوافع الأنانية أو النزعة اليمينية المتطرفة تستغل مفردات الديمقراطية والحرية السياسية وحقوق الإنسان وكل الأفكار التي تحدث عنها أنصار نظرية الجماعة الأمنية،[17] من أجل تقسيم الدول الفدرالية أو الكونفدرالية إلى دويلات صغيرة متنافسة أمنيا أو متناحرة داخليا؛ وهي الوضعية التي تضعف الاتحاد الأوربي كأحد الأطراف الرئيسية الضامنة لاستقرار النظام الدولي في المجال الأمني والاقتصادي. لا تتحدد مصادر ضعف الاتحاد الأوربي فقط في إمكانية انضمام دول أخرى إلى قائمة المنسحبين من العضوية وراء بريطانيا، وإنما إمكانية انفصال الأقاليم عن الدولة الواحدة، وبالتالي إضعاف دول الاتحاد الأوربي نفسها؛ والدول المرشحة لذلك هي إيطاليا، البرتغال، وبعض دول أوربا الشرقية.

في الحالة الإسبانية، استقبل رئيس إقليم كتالونيا وأعضاء حكومته في مقر الاتحاد الأوربي ببروكسل يومي 30 و31 أكتوبر 2017، من أجل تلطيف الأزمة السياسية الأمنية الإسبانية وإقناعه بالبقاء ضمن الاتحاد الفدرالي الإسباني، كخيار أكثر نفعا وأقل ضررا؛ وبناءً على ذلك، أطلق تصريحا سياسيا بعد الخروج من الاجتماع، طالب فيه بإبطاء عملية استقلال الإقليم منعا لتصاعد التوتر مع حكومة مدريد، والالتزام بالخيار السلمي في الحوار مع الحكومة المركزية، وفي نفس الوقت شجب الطريقة التي تعاملت بها حكومة إسبانيا مع حكومة الإقليم (الإجراءات المشار إليها سابقا)، وقال بأن الحكومة

تطرفت في استخدام العنف والعقوبات ضد الإقليم. تدخلت قيادة الاتحاد الأوربي مباشرة في الأزمة الإسبانية كطريقة لمنع تمدد النزعة الانفصالية عبر الآليات الديمقراطية إلى دول أخرى، والمحافظة على ثقل الاتحاد بعد صدمة انسحاب بريطانيا كإحدى أكبر القوى الاقتصادية والسياسية في الاتحاد.

من الناحية النقدية، يعتبر انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوربي ضربة كبيرة لأطروحة أنصار نظرية الجماعة الأمنية[18] حول تحقيق الاستقرار والأمن الإقليمي عبر الأدوات السياسية والثقافية والاجتماعية الديمقراطية؛ وذلك من خلال التأكيد على دور الديمقراطية، حقوق الإنسان، حقوق الأقليات، الحريات السياسية، التنوع الاثني والثقافي والتعاون الاقتصادي؛ كمكونات رئيسية لمفهوم الجماعة الأمنية. لكن المشكلة أن أنصار النظرية ركزوا على مفهوم الجماعة الأمنية على حساب مفهوم الدولة، في حين أن الأخيرة هي الهيئة أو الوحدة السياسية الأكثر فعالية في ضمان الأمن الفيزيقي والسياسي للأفراد والجماعات؛ وبالتالي عندما تتفكك عبر الأدوات الاقتصادية، تظهر المشاكل الأمنية وحتى الحروب (حالة الأكراد في الشرق الأوسط مثلا).

عند التمعّن في عملية انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوربي وتمدد النزعة الانفصالية نحو مناطق أخرى كما أشرنا من قبل، نجد أن القرار انبثق من الرغبة الشعبية وليس من التفضيلات السياسية للحكومة؛ وهي القاعدة التي بنت عليها نظرية الجماعة الأمنية[19] مفردات تحليلها للشؤون الأمنية في المنظور الموسع لمفهوم الأمن[20]. وهذا يعني بطريقة أخرى، أن المفاهيم والأفكار التي تم التأكيد عليها من قبل أنصار هذه النظرية على أنها عوامل الاستقرار الأمني، هي نفسها المغذية للنزعة الانفصالية المولّدة بدورها للاضطرابات الأمنية وربما الصدامات المسلحة، إذا عجزت الطرق الديمقراطية والحوارات السياسية في إنتاج مخرجات سياسية مساهمة في الاستقرار وتعزيز التكامل الوطني ما بين أقاليم الدولة. لا توجد هيئة إقليمية أو وحدة سياسية فدرالية أو مندمجة تقبل بسهولة انفصال أحد أقاليمها عن سيادتها إلا في الحالات القهرية، وهي نشوب حرب تمرد طويلة المدى تخلّف وراءها الكثير من الضحايا والدمار ثم ينفصل الإقليم (انفصال جنوب السودان عن شماله، انفصال تيمور الشرقية عن إندونيسيا، وتفكك يوغسلافيا). لذلك، كشفت رغبة انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوربي عن فجوة كبيرة في أطروحة السلم الديمقراطي[21] ونظرية الجماعة الأمنية[22] المؤكدة على

أهمية الديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية الأقليات وأهمية النظام الجمهوري، لكن لم توضح حدود هذه المفردات ومجالات عملها؛ هل هي محددة فقط في حدود العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية ضمن الحدود الوطنية والسيادة القومية للدولة، أم تتسع لتشمل حقوق بقاء الأقاليم ضمن سيادة الدولة؟

صحيح أن الاتحاد الأوربي تأسس على الإرادة الطوعية ووفق مفردات وأسس التكامل الوظيفي المقترحة في النظرية الوظيفية السوسيولوجية[23] والوظيفية التقليدية[24] والجديدة[25] المطوّرة من قبل المنظرين في العلاقات الدولية، والرغبة في السلم الوظيفي القائم على الأولويات الاقتصادية والتجارية والتعاون عبر إقليمي حول مجالات القضية المختلفة؛ لكن آثار انسحاب بريطانيا تخطت حدود الانتماء للمنظمة الإقليمية إلى التأثير على البقاء الوطني للوحدات السياسية متماسكة أو مندمجة في منطقة اليورو أو في مناطق أخرى من العالم، بغض النظر عن اعتبارات الديمقراطية والتطور الاقتصادي وشيوع ثقافة التنوع السياسي والإثني والقومي.

لقد كانت ردود الأفعال الوطنية متباينة إزاء حالة الانفصال، فإذا كانت أكثر مؤسساتية (وفق مفردات المقاربة المؤسساتية[26]) في تعامل مدريد مع استفتاء كتالونيا، فإنه في حالة كردستان العراق كانت مفاهيم وأطروحات الواقعية/الواقعية الجديدة[27] هي الأكثر بروزا في رد فعل بغداد على قرار أربيل. اعتمدت حكومة مدريد على القوة المؤسساتية في رفض نتائج استفتاء والقرارات المحلية الناجمة عنها، من خلال قرار تفعيل المادة 155 من الدستور، إقالة حكومة الإقليم، وحل برلمان الإقليم، ونشر الشرطة الفدرالية للمحافظة على الأمن العام؛ وحتى ردود فعل المسئولين المحليين عن الإقليم إزاء قرارات حكومة مدريد لم تتعد حدود عمل السياسة. في حين كان رد فعل حكومة بغداد مختلطا بين الضغوط السياسية والتهديد والاستخدام الفعلي للقوة العسكرية في استعادة مدينة كركوك والسيطرة على حقول النفط والمعابر البرية للإقليم مع كل من إيران وتركيا، وإخراج قوات البيشمركة من كل المناطق التي سيطرت عليها بعد عام 2014.

سواء كانت الحالة ممثلة في انسحاب من منظمة إقليمية أو انفصال إقليم من دولة فدرالية أو وحدة وطنية مندمجة، فإنها في كل الأحوال غير مرغوب فيها من قبل القيادة المركزية، بسبب أنها تعمل باتجاه إضعاف قوة الوحدة المركزية بدل تقويتها، وتشكل خسارة متعددة الأوجه سواء في شكلها الجغرافي، الاقتصادي، الإستراتيجي، أو

الرمزي؛ تزداد الآثار الإستراتيجية بالنسبة لتلك الوحدات التي تشكل ثقلا إستراتيجيا إقليميا أو دوليا، أو لديها تعهدات دولية وتمثل فاعلا رئيسيا في استقرار النظام الدولي كبريطانيا. إن خروج أحد الأعضاء أو انفصال أحد الأقاليم سوف يقلص الحظوظ في احتفاظ الوحدة الكلية بثقلها الإستراتيجي؛ بالإضافة إلى إمكانية انتقال الظاهرة إلى وحدات أخرى أو تكون مجرد شرارة لتفكك الوحدة. كل هذه الاعتبارات حاضرة بقوة في أذهان القادة السياسيين والمخططين الإستراتيجيين في الاتحاد الأوربي، أو داخل الحكومة الوطنية في بغداد ومدريد. حتى الدول والهيئات التي نددت بالانفصال أو حثت الأطراف على البقاء موحدين وعلى الحوار فيما بينهم، كان سلوكا مدفوعا بواسطة مخاوف انتقال العدوى الانفصالية إلى وحدات أخرى شريكة لها أو إلى داخل أراضيها.

المفارقة المثيرة للاهتمام أن المخاوف وأسباب الرفض هي مشتركة بين الوحدات الوطنية والإقليمية، بحيث أن خسارة منظمة إقليمية لأحد أعضائها أو خسارة دولة لأحد أقاليمها سوف تؤدي إلى نتائج متشابهة مثل خسارة سوق اقتصادي، أراض غنية بالموارد، خسارة بعض مصادر دخلها القومي، تقلص ثقلها الديمغرافي ومن وراء ذلك خسارة جزءً من سوقها الوطني، خسارة قوة بشرية كبيرة تقطن فوق أراضي ذلك الإقليم أو الدولة المنسحبة من المنظمة الإقليمية؛ بالإضافة إلى خسارة القيمة الإستراتيجية للوحدة ككل، كأن تتشرذم الدولة وتختفي من الخريطة الجغرافية، أو تختفي قوة المنظمة (مثلا اختفاء منظمة عدم الانحياز). بالنسبة للاتحاد الأوربي، تعتبر بريطانيا ثالث اقتصاد أوربي بعد ألمانيا وفرنسا وبالتالي يشكل خروجها خسارة غير قابلة للتشكيك؛ ويعتبر إقليم كردستان ثاني إقليم غني بالنفط في العراق بعد الجنوب، وبالتالي انفصال الإقليم يعني خسارة العراق لثقله الدولي كأحد الدول المصدرة للنفط؛ ويعتبر إقليم كتالونيا أول منطقة صناعية في إسبانيا، ويعني استقلالها خسارة إسبانيا ثلث مداخيل الميزانية الوطنية للدولة.

VI- زيادة النفوذ الروسي في الأمن الأوربي

قبل البدء في الحديث عن احتمال زيادة النفوذ الروسي في الأمن الأوربي، لابد من التأكيد على حقيقة تاريخية في السياسة البريطانية نحو أوربا على الأقل خلال الأربع القرون الأخيرة، وهي أنها تعتبر القارة الأوربية مجالا إستراتيجيا حيويا لأمنها القومي، لعدة اعتبارات منها أن معظم الهجمات والحملات العسكرية التي استهدفت الأراضي البريطانية إلى غاية الحرب العالمية الثانية جاءت من القارة الأوربية؛ وبناءً على ذلك

يؤكد كولن جراي Colin S. Gray أن بريطانيا تبنت عدة مقاربات في المحافظة على مصالحها في أوربا، والتي حددها في أربع نقاط هي: «1) الانخراط بنفسها في الحملات [العسكرية] الأوربية عندما يفتقر أعداؤها الأوربيون إلى تدبير الموارد لتشكيل التفوق البحري القوي، 2) دعم الحلفاء الأوربيين للقتال على الأرض حتى لا يكون الأعداء أحرار في تهديد المصالح البريطانية فوق أو من البحر، 3) إيجاد قوة بحرية حليفة ترغب وقادرة على حماية الجزر البريطانية من الغزو وحماية التجارة البحرية البريطانية من الضرر، 4) توفر بنفسها أسطولا قتاليا متفوقا، الذي تستطيع بواسطته تدمير أعدائها الفعليين أو المحتملين في أوربا»[28]. هذا يعني أن بريطانيا لن تغادر القارة الأوربية وسوف تبقى جزءً من الأمن الأوربي، لكن بسبب شعور الأوربيين بأنهم طُعنوا في الخلف من قبل البريطانيين، وعززوا ريبة الأوربيين بواسطة الالتحام الوثيق مع السياسة الأمريكية ضد المصالح الأوربية، فإن الأوربيين ودول غرب أوربا على وجه التحديد لن يجدو مضاضة في التعاون مع روسيا من أجل خلق التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وعدم رغبتهم التورط أو تصعيد التوتر مع روسيا في منطقة أوراسيا، على خلفية أنها تعتبر الطريق الحيوي لوصول إمدادات الغاز والنفط لمعظم الدول الأوربية خاصة الاقتصاد الألماني، من جهة أخرى.

علاقة روسيا بالأمن الأوربي هي الأخرى قديمة فقد ربطتها تحالفات عسكرية قديمة مع الإمبراطوريات الأوربية لمواجهة الخطر النابليوني في بداية القرن التاسع عشر، والانخراط المباشر في الحربين العالميتين، ثم الانتشار العسكري المباشر في أوربا الشرقية لأكثر من أربعين سنة خلال الحرب الباردة؛ ليس هذا فحسب، وإنما تربطها علاقات وثيقة بالسوسيولوجيا السلافية داخل شعوب أوربا الشرقية. لذلك كانت روسيا دائما تنظر إلى أوربا على أنها المجال الحيوي لأمنها القومي، سواء في بعده العسكري أو الاقتصادي (تعتبر أوربا السوق الأول للمواد الطاقوية الروسية). من منظور أنصار نظرية مركب الأمن الإقليمي[29]، تنتمي روسيا إلى مركب الأمن الأوراسي بسبب وجود الجزء المهم من أراضيها (بما فيها العاصمة موسكو) من بين الأكثر كثافة سكانية في القارة الأوربية؛ وبالتالي هي معنية بما يجري في القارة الأوربية. بالرغم من تمدد الحلف الأطلسي نحو أوربا الشرقية، إلا أن روسيا تعتبر الجزء الشرقي من القارة مجالا حيويا لأمنها القومي، لسبب بسيط -كما أكد المتخصصون في

الثقافة الإستراتيجية الروسية[30]- وهو أن معظم التهديدات الكبرى -عبر تاريخها الطويل- أتتها من المناطق التي تقع على حدودها الغربية، على الأقل منذ الحروب مع الإمبراطورية العثمانية إلى غاية الحرب العالمية الثانية.

الحقيقة أن هناك سببان رئيسيا يغذيان زيادة النفوذ الروسي في الأمن الأوربي، أولهما الخلافات الأوربية-الأمريكية حول قضايا مختلفة (قضية المناخ، الاتفاق النووي مع إيران، الإنفاق العسكري داخل الحلف الأطلسي، العلاقات التجارية)؛ والسبب الثاني هو الاهتمام المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة شرق أسيا أو منتدى التعاون للمحيط الهادي-آسيا كمجال حيوي للاستثمارات الاقتصادية الأمريكية وزيادة ثقل هذه المنطقة عسكريا واقتصاديا على حد سواء في السياسة الخارجية الأمريكية. لذلك، دعت المستشارة الألمانية في مؤتمر الأمن الدولي في ميونيخ في أغسطس 2017، إلى أنه يجب أن تكون روسيا شريكا إستراتيجيا وضرورة الحوار معها حول مشاكل الأمن الدولي. الدافع الرئيسي وراء هذا الموقف الألماني هو اتساع فجوة الخلاف بين ضفتي شمال الأطلسي وتراجع الدور التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية في الأمن الأوربي، إلى درجة تهديد الإدارة الجديدة عام 2017 بالانسحاب من الحلف الأطلسي إذا لم يتم الاستجابة للمطالب الأمريكية حول تحمّل أوربا جزء من أعباء النفقات العسكرية للحلف.

سوف يكون الدور الروسي في الأمن الأوربي مدعوما بواسطة المشروع الصيني العملاق الخاص بطريق الحرير الجديد الذي أعلنه الرئيس الصيني شي جين بينغ في عام 2013، والذي يتضمن إنشاء شبكات من الطرق السريعة وسكك الحديد ومد أنابيب النفط والغاز وخطوط الطاقة الكهربائية والإنترنت وتأهيل مختلف البنيات التحتية للدول التي يمر عبر أراضيها المشروع. إن مشروع طريق الحرير عبارة عن ثلاثة خطوط «الخطّ الأول: يربط بين شرق الصِّين عبر آسيا الوُسطى ورُوسيَا الاتّحاديَّة إلى أُورُوبَا، الخطّ الثاني: يبدأ من الصِّين مُروراً بوُسط وغرب آسيا ومَنطِقة الخَلِيج ووُصولاً إلى البحر الأبيض المتوسّط؛ الخطّ الثّالث: يمتدّ من الصِّين مُروراً بجنوب شرقيّ آسيا وآسيا الجنوبية فالمحيط الهندي»[31]. من خلال هذا المشروع، سيتمكن ملايين البشر والبضائع من الانتقال عبر عدد من الدول التي تمر عبرها الخطوط الثلاثة، وتحتاج الصين إلى تعاون ودعم الدول الرئيسية التي يمر عبرها هذا الطريق، والتي منها روسيا. بالنسبة للصين، تعتبر روسيا دولة حيوية في تشييد مشروعها الضخم، بسبب وفرة موارد الطاقة فوق أراضيها، وكذلك مرور الخط الأول على المناطق التي تشهد نموا اقتصاديا كبيرا وتعرف كثافة سكانية وأسواق اقتصادية كبرى.

الخاتمة

الفكرة المستخلصة من البريكست محددة في استمرار تأثير مفاهيم الدولة القومية على السياسة الخارجية ومن وراء ذلك السياسة الدولية، وأن الأفكار الواعدة المطوّرة من قبل المنظرين المتحمسين للتكامل الوظيفي فوق قومي، أضحت هشة ومعرضة للتآكل المتزايد تحت تأثير الأزمات الاقتصادية والسياسية وتصاعد نفوذ اليمين المتطرف داخل المجتمعات الأوربية. تحت هذا المناخ الإقليمي والمخاوف الأمنية المرافقة، ظهرت إلى السطح من جديد قيم الدولة القومية، حتى ولو بدت في الظاهر أقل صرامة من ذي قبل. صحيح أن مؤشر عودة هيمنة مفاهيم الدولة القومية ظهر بجلاء مع الأزمة المالية عام 2008، إلا أن تصاعد حدة الخلافات الأوربية حول أزمة المهاجرين، الركود الاقتصادي، آثار الأزمة المالية؛ كلها عوامل عملت مجتمعة باتجاه تعزيز دور الدولة القومية في الشؤون الدولية، ومن وراء ذلك زيادة زخم أفكار الواقعية/الواقعية الجديدة■

الهوامش:

1. Colin S. Gray, Strategy For Chaos : Revolutions in Military affairs and The Evidence of History, for. Williamson Murray (London : Frank Cass, 2005), pp. 135- 40.

2. Colin S. Gray, War, Peace and international Relations : An Introduction to Strategic History (London and New York : Routledge Taylor & Francis Group, 2007), pp.188- 92.

3. Colin S. Gray, Strategy and History : Essays on Theory and Practices (London : Routledge Taylor & Francis Group, 2006), p. 67.

4. John J. Mearsheimer, The Tragedy Of Great Power Politics (New York, London: W. W. Norton & Company, 2003), pp. 157 - 59.

5. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (30 يونيو 2016)، «خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.. التداعيات والعلاقة المستقبلية»، https://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/6/30/، متوفر على الإنترنت 2017/09/08.

6. نفس المرجع السابق.

7. صياح عزام «الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي... خلفياته وتداعياته؟»، الأربعاء، 29-06-2016، http://alwatan.sy/archives/60184، متوفر على الإنترنت 2017/09/08.

8. أحمد ذكر الله (2016/06/28) التداعيات الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، http://www.eipss-eg.org، متوفر على الإنترنت 2017/09/08.

9. سليم الحكيمي، مركز الدّراسات الاستراتيجية والديبلوماسية، http://www.csds-center.com/، متوفر على الإنترنت 2017/09/08.

10. نفس المرجع السابق.

11. نفس المرجع السابق.

12. نفس المرجع السابق.

13. نفس المرجع السابق.

14. James N. Rosenau, The Study of World Politics (USA, Canada: Routledge, 2006), p. 36.

15. Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge, New York, Melbourne, Madrid, Cape Town, Singapore, Sào Paulo: Cambridge University Press, 2003), pp. 21- 42.

16. Barry Buzan, People, States, and Fear : The National Security Problem in International Relations (London: Wheatsheaf Books, 1982), pp. 73- 75.

17. Emanuel Adler and Michael Barnett, « Security Communities in Theoretical Perspective, » in Security Communities (United Kingdom : Cambridge University Press, 1998), pp. 03- 16.

18. Amitav Acharya, «Collective Identity and Conflict Management in Southeast Asia», in Security Communities (United Kingdom : Cambridge University Press, 1998), pp. 198 -202.

19. Emanuel Adler, «Seeds of Peaceful Change: The OSCE's Security Community-Building Model Model», in Security Communities (United Kingdom : Cambridge University Press, 1998), pp. 119- 22.

20. J. Ann Tickner, «Re-visioning Security», In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 190 -91.

21. John Baylis, « International and Global Security in the Post-Cold War Era», In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 63-262 .

22. Bruce Russett, A «Neo-Kantian Perspective: Democracy, Interdependence, and International Organization in Building Security Communities», in Security Communities (United Kingdom: Cambridge University Press, 1998), pp. 368 -71.

23. علي عبد الرزاق جلبي، الاتجاهات السياسية في نظرية علم الاجتماع (د. م.: دار المعرفة الجامعية،)1999، ص ص. 190 ـ 217.

24. Paul Taylor, «The Functionalist Approach to The Problem of International Order: A Defence», Politics Studies XVI, 03 (1968), 393 -98 .

25. Ernst B. Haas, «The Study of Regional Integration : Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing», International Organization 24 (Autumn 1970): 627-36.

26. L. B. Mohr, «Organizations; Decisions and Courts», In Decision Making: Approaches and Annalysis, ed. Anthony G. McGrew and M. J. Wilson (Manchester: Manchester Universiy Press, 1982), pp. 175- 89.

27. Kenneth N. Waltz, «Explaining War», In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 123 -40.

28. Colin S. Gray, Strategy and History : Essays on Theory and Practices (London : Routledge Taylor & Francis Group, 2006), p. 131

29. Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge, New York: Cambridge University Press, 2003), pp. 382 -89.

30. Fritz W. Ermarth, «Russian Strategic Culture in Flux: Back to the Future?», in Strategic Culture and Weapons of Mass Destruction: Culturally Based Insights Into Comparative National /Security Policymaking, ed. Jeannie L. Johnson, Kerry M. Kartchner, and Jeffrey A. Larsen (United States: PALGRAVE MACMILLAN, 2009), pp. 86 -111.

31. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B7%D8%B1%D98%A%D982%